غيداء حمامة[1]| Ghaida Hamama

الحرب في سورية والشرق الأوسط
تاريخ سياسي و اقتصادي

War in Syria and the Middle East
A Political and Economic History

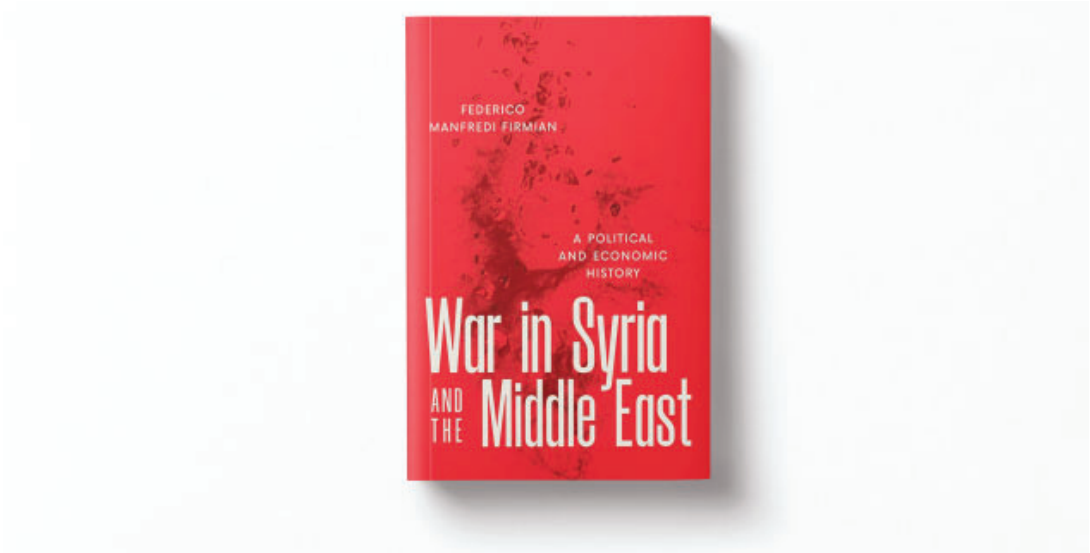

العنوان:

الحرب في سورية والشرق الأوسط: تاريخ سياسي واقتصادي

War in Syria and the Middle East: A Political and Economic History

المؤلف: فيديريكو مانفريدي فيرميان (Federico Manfredi Firmian)

اللغة: الإنجليزية

الناشر: University of Texas Press (2025)

عدد الصفحات: 258

(1) كاتبة ومترجمة سورية.
Gd.perfect92@gmail.com

مقدمة

يقدّم الكتاب قراءة موسّعة للحرب السورية، وهي بحسب الكاتب لم تبدأ من انتفاضة (ثورة) في العام 2011، ولا تقف عند حدود الصراع بين النظام والمعارضة، بل تعود إلى تحوّلات المشرق منذ أواخر العهد العثماني، والاختراق الأوروبي للاقتصادات المحلية، والانتداب الفرنسي، وصعود القومية العربية والبعث، ثم أفول المشروع الاشتراكي، وصعود الإسلام السياسي، وبدء التدخلات الدولية. يقوم الكتاب على فكرة رئيسة مفادها أن الحرب السورية، إلى جانب نزاعات أخرى في "الشرق الأوسط الكبير (Greater Middle East)"، نشأت من صدام طويل بين الرأسمالية والمنظومات الفكرية والسياسية التي عارضتها. ويحدد الكاتب ذلك منذ مقدمة الكتاب، حيث يصف هذه الحرب بأنها متجذرة في التوتر، بين الرأسمالية والقومية العربية وأنماط مختلفة من الإسلام السياسي. من هنا، يتعامل مع الرأسمالية كمنظومة اقتصادية، وإطار تاريخي رافق التوسع الأوروبي، وإعادة تنظيم الأسواق، وفرض أنماط جديدة من الملكية والتبادل والسلطة.

يربط الكاتب نشوء القومية العربية والبعث والحركات الإسلامية بتاريخ مقاومة الاستعمار والهيمنة الخارجية، ويرى أن التجارب السياسية التي ظهرت في المشرق، خلال القرن العشرين، لم تكن استجابات فكرية أو حزبية فحسب، بل كانت محاولات لإنتاج بدائل من النظام الذي فرضته الرأسمالية الأوروبية ثم الأميركية. لهذا، يضع القومية العربية والاشتراكية العربية والإسلام السياسي ضمن سلسلة واحدة، من الحركات التي عارضت التبعية السياسية والاقتصادية، وإن اختلفت في مصادرها الفكرية والاجتماعية وتصوراتها بشأن الدولة والمجتمع. لا ينظر الكاتب إلى سورية كحالة منفصلة، بل يضعها ضمن مقارنة تمتد إلى العراق وأفغانستان وليبيا والصومال ومناطق من الساحل الأفريقي. ويستعمل مفهوم "فشل الدولة (state failure)" لتفسير اجتماع القمع السياسي، وضعف المؤسسات، والتفاوت الاقتصادي، والتدخل الخارجي، والعنف المسلّح. ويؤكد أن سورية كانت "دولة آخذة في الفشل" قبل العام 2011، وأن الانتفاضة كشفت اختلالات النظام القائمة أصلًا (ص 2).

ضمن هذه المقاربة، يحاول الكتاب بناء تفسير إقليمي ودولي للحروب التي نشأت في دول خرجت من الاستعمار، وفشلت فيها مشاريع التنمية، وتعرضت لتدخلات خارجية متكررة، كما هي الحال في سورية. ويستعمل عبارة "الشرق الأوسط الكبير"، على الرغم من اعترافه بحمولتها الاستعمارية والعسكرية. فهو يوظّفها لأنه يرى أن النزاعات في سورية والعراق وأفغانستان وليبيا وبلدان الساحل لا يمكن فهمها داخل حدود الدول القطرية وحدها. تحيلنا هذه المقاربة على السؤالين الآتيين: إلى أي حدّ يفسّر هذا الإطار الحرب السورية فعلًا؟ إلى أيّ حدّ يجعلها مثالًا ضمن نموذج واسع عن فشل الدولة والصراع بين المنظومات الأيديولوجية؟ فالتفسير الواسع يمنح الكتاب قدرة على وصل سورية بتاريخ الإمبريالية، وفشل التنمية، والحروب الأميركية، لكنه يقلل في المقابل من خصوصية التجربة السورية وتعقيدات بنية المجتمع السوري، وتعدد الفاعلين المحليين الذين صنعوا مسار الانتفاضة (الثورة) والحرب.

من الإمبريالية للرأسمالية إلى الدولة البعثية

يبدأ الكاتب من تاريخ أبعد بكثير من الدولة السورية الحديثة، ويعيد جذور الأزمة إلى التحولات التي أصابت المشرق في أواخر العهد العثماني، حين أدى التوسع الأوروبي إلى دمج اقتصادات المنطقة تدرجيًا، في شبكة تجارية ومالية تقودها القوى الرأسمالية الكبرى. يسمّي الكاتب هذا السياق "المرحلة الإمبريالية للرأسمالية (imperial phase of capitalism)"، ويرى أن الانقسامات الأيديولوجية المعاصرة في المنطقة تعود إلى تلك المرحلة بدرجة كبيرة. في هذه القراءة، لم يكن إدماج المشرق في الاقتصاد العالمي عملية تحديث متكافئة، بل مسارًا عمّق التبعية وأضعف قطاعات الإنتاج المحلي. فقد دخلت رؤوس الأموال الأوروبية إلى المنطقة، عبر التجارة والامتيازات والقروض والمشاريع المرتبطة بالمرافئ والسكك الحديدية والأسواق، وتحوّلت مناطق واسعة إلى مصادر للمواد الأولية وأسواق للسلع

الصناعية الأوروبية. يرى الكاتب أن هذا التحول لم يخلق اقتصادًا محليًا قادرًا على النمو المستقل، ما ربط المنطقة تدرجيًا بمراكز الرأسمالية الأوروبية. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتستكمل هذا التحوّل سياسيًا، وقد أدى سقوط الدولة العثمانية إلى فتح المجال أمام بريطانيا وفرنسا لإعادة رسم المشرق وفق مصالحهما. في الحالة السورية، يرى الكاتب أن مرحلة الانتداب الفرنسي أسهمت في تثبيت حدود جديدة، وإعادة تشكيل مؤسسات الحكم، وإنتاج شعور قومي معادٍ للاستعمار. ويربط الكاتب القمع الفرنسي للثورات والانتفاضات بتصاعد الحركات التي حملت خطابًا تحرريًا وقوميًا أكثر راديكالية.

يقرأ الكاتب صعود القومية العربية والبعث من هذه الزاوية، فقد ظهر البعث مشروعًا يَعِد بالوحدة العربية، والتحرر من النفوذ الغربي، والعدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الثروة. وقد تبنى التأميم والإصلاح الزراعي والتخطيط المركزي، كأدوات لبناء اقتصاد وطني مستقل. غير أن الكتاب يرى أن هذه السياسات لم تتحول إلى نموذج تنموي مستدام، لأنها وسّعت دور الدولة، من دون أن تنشئ مؤسسات فعالة أو اقتصادًا منتجًا يحقق عدالة اجتماعية مستقرة. ويقدّم الكاتب التجربة البعثية ضمن سلسلة تفسيرية واضحة، فقد نشأت القومية العربية والاشتراكية العربية في مواجهة الاستعمار والرأسمالية، لكنها أخفقت في إنتاج بديل سياسي واقتصادي ناجح. ويذهب إلى أن الدولة البعثية فشلت في تحقيق التنمية، بسبب ما يرى أنه أخطاء في مبادئها الاقتصادية، وخصومتها الأيديولوجية مع الولايات المتحدة التي أسهمت في تهميشها داخل الأسواق العالمية. هنا تظهر إحدى نقاط القوة في أطروحة الكتاب، فهو يعدّ الدولةَ البعثيةَ جهازًا أمنيًا يربط السلطوية بفشل مشروع التنمية نفسه، ذلك أن انتقال البعث، من خطاب التحرّر والوحدة إلى دولة مركزية تعتمد على الأجهزة الأمنية وشبكات المصالح، يظهر كتحول سياسي نتج من عجز المشروع الاقتصادي والاجتماعي عن إنتاج شرعية واسعة.

يتوقف الكاتب عند مرحلة حافظ الأسد التي شكّلت منعطفًا داخل التجربة البعثية، فقد خففت السلطة بعض السياسات الاقتصادية الراديكالية، ووسّعت هامش التجارة والقطاع الخاص، مع الإبقاء على البنية السلطوية للدولة. لم يؤد هذا التحول إلى معالجة أزمات التنمية أو إلى تقليص التفاوت، بل أعاد توزيع الموارد والفرص، وفق معايير القرب من السلطة وشبكات الولاء. ويربط الكاتب هذه التحولات بتراجع أفق الوحدة العربية، بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة، والاستقطاب الذي شهدته المنطقة خلال الحرب الباردة، وبتأثير من هزيمة العام 1967 (نكسة حزيران/ يونيو) في إعادة ترتيب الأولويات السياسية والعسكرية. فقد بات خطاب التحرر والوحدة، في هذا السياق، أداةً لحماية السلطة بقدر ما كان مشروعًا لتغيير المجتمع. بهذه الخلفية، يفسّر الكاتب صعود الإسلام السياسي، ويعدّه نتيجةً لفشل القومية العربية في الوفاء بوعودها، والقمع الذي واجهت به الدولة المعارضة، لتراجع قدرتها على إنتاج شرعية سياسية واجتماعية واسعة. وتحتل مواجهة النظام مع الإخوان المسلمين، بين عامي 1976 و1982، مكانة مهمة في تحليله، لأنها تكشف عن الصدام المبكر بين الدولة البعثية والحركات الإسلامية، وتظهر كيف خلّفت تلك المرحلة إرثًا طويلًا من العنف والخوف والإقصاء. لكن هذا البناء التاريخي يظلّ شديد الانتظام، فالمسار الذي يقترحه الكتاب ينتقل من الاستعمار إلى القومية العربية، ثم البعث ثم الإسلام السياسي وصولًا إلى الحرب. وهذا مسار متماسك، لكنه يقترب أحيانًا من تفسير خطي يوحي بأنّ النتيجة كانت كامنة منذ البداية. وتبرز الحاجة هنا إلى مساحة أكبر للتباينات داخل التيارات القومية والبعثية، والتحولات الاجتماعية المحلية، ولحظات لم تكن فيها الخيارات السياسية محسومة مسبقًا.

ما بعد الحرب الباردة

الرأسمالية الزبائنية وإعادة إنتاج الأزمة

يضع الكاتب نهاية الحرب الباردة في موقع مفصلي داخل تاريخ سورية الحديث. فمع أفول القومية العربية والاشتراكية، لم يتجه النظام السوري (البائد) إلى إصلاح ديمقراطي أو بناء اقتصاد أكثر عدالة، بل إلى انفتاح محدود حافظ على هيمنة السلطة. ويصف الكاتب هذا المسار بأنه انتقال إلى "رأسمالية زبائنية سلطوية (authoritarian crony capitalism)" (ص14). وتكمن أهمية هذا

المفهوم في أنه ينقل المناقشة، من اقتصاد السوق في ذاته إلى شكل من السوق التي نشأت داخل الدولة السلطوية. فالكتاب لا يَعدّ انفتاح التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إصلاحًا اقتصاديًا، بل إعادة ترتيب للمصالح داخل بنية الحكم، ما أدى إلى اتساع فرص بعض رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، وتضخم شبكات الوساطة والمحسوبية، وتراجع قدرة الدولة على معالجة ضعف الخدمات وتهميش الريف وغياب العدالة في توزيع الموارد. من هذه الزاوية، لا يفسّر الكتاب الأزمة السورية من خلال الفقر وحده، ولا من خلال الفساد كظاهرة أخلاقية أو إدارية فحسب، بل يربطها أيضًا ببنية اقتصادية جعلت الثروات والفرص مرتبطة بمواقع النفوذ السياسي. هذا الربط بين الاقتصاد والسلطة من الممكن عدّه من أهم مقاربات الكتاب، لأنه يوضح أن هشاشة الدولة لم تبدأ مع الحرب، وإنما كانت قائمة داخل نمط الحكم نفسه.

يربط الكاتب هذا التحول بالسياق الإقليمي الأوسع، فصعود الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم غزو العراق في العام 2003، أعادا تشكيل البيئة السياسية التي تتحرك فيها سورية. ويمنح الكاتب الاحتلالَ الأميركي للعراق وزنًا كبيرًا، لأنه أسهم في توسيع نفوذ الشبكات الجهادية وإعادة إنتاج أشكال جديدة من العنف العابر للحدود. من هذه الزاوية، يظهر العراق بوصفه حلقةً أساسيةً في تكوين المجال الذي انتشرت فيه الجماعات السلفية الجهادية. ويربط الكاتب هذا السياق بتراجع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية داخل سورية، فسياسات الانفتاح زادت من هشاشة فئات أوسع، ولا سيّما في المناطق الزراعية والطرفية. ويتناول أزمة الجفاف، الذي بدأ في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ضمن عوامل زادت من حدة التهميش والهجرة الداخلية، من دون أن يجعله سببًا وحيدًا للثورة. فالأزمة البيئية عملت داخل بنية سابقة من الفساد وسوء الإدارة وضعف الخدمات وانسداد الأفق السياسي.

يرى الكاتب أن صعود الإسلام السياسي جاء استجابةً لتراجع القومية العربية، وعجز الدولة عن إنتاج تنمية أو شرعية واسعة، فضلًا عن أثر الحروب والتدخلات الأميركية في المنطقة. تسمح هذه المقاربة بتجاوز التفسيرات التي تختزل الحركات الإسلامية في الدين والعنف. لكنها تميل، في الوقت نفسه، إلى التعامل مع الإسلام السياسي كبديلٍ أيديولوجي واسع، على الرغم من التباين الكبير بين الإخوان المسلمين والفصائل الإسلامية المحلية والسلفية الجهادية وتنظيم الدولة (داعش)، من حيث المرجعيات والبنية التنظيمية والممارسة السياسية والعسكرية. هنا تظهر إحدى نقاط ضعف الإطار التفسيري للكتاب، فربط الإسلام السياسي بفشل القومية العربية والهيمنة الخارجية مفيدٌ، من حيث إبراز الشروط التاريخية لصعوده، إلا أنه لا يكفي لتفسير الاختلافات الحادة بين التنظيمات الإسلامية، وقواعدها الاجتماعية، وتجاربها في العمل السياسي أو المسلّح. إن وضع هذه التيارات داخل منطق واحد، من المعارضة الأيديولوجية للرأسمالية والقومية العربية، قد يحجب الفروق بين منطق الإخوان المسلمين ومنطق الفصائل المحلية والحركات الجهادية العابرة للحدود.

الانتفاضة والعسكرة وتدويل الصراع

يتناول الكاتب انتفاضة (ثورة) العام 2011 على أنها انفجار لأزمة سياسية واجتماعية تراكمت خلال عقود. فقد خرج السوريون إلى الشارع، في سياق عربي أوسع، مطالبين بالكرامة والحرية وبإنهاء القمع والفساد. لكن نظام الأسد اختار منذ البداية التعامل الأمني والعسكري مع المنتفضين عليه، وحاول حماية بنية سياسية واقتصادية لم تعد قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع. ويرى الكاتب أن رفض النظام تقديم تنازلات حقيقية أسهم في تحويل الأزمة إلى صراع مفتوح، فالقمع والاعتقالات والقتل ممارسات لم تُؤدّ إلى إنهاء الاحتجاجات، ودفعت تدرجيًا إلى التسلّح والانشقاقات عن مؤسسته العسكرية والأمنية. يضع الكاتب هذا التحوّل ضمن سياق أوسع من التدخلات الإقليمية والدولية، ويؤكد أن هذه السياسات لم تفتح طريقًا أمام انتقال سياسي، بل غذّت حربًا أهلية مدمرة، وعززت صعود جماعات إسلامية مسلحة قوية، من بينها تنظيم الدولة. وتكشف هذه العبارة مكانة العسكرة والجماعات الإسلامية في تفسيره العام للحرب، فهي ليست نتيجة جانبية للصراع، بل إحدى القوى التي أعادت تشكيله، وحددت جزءًا كبيرًا

من مآلاته.

يشرح الكاتب صعود جبهة النصرة ثم تنظيم الدولة، داخل بيئة اتسمت بانهيار مؤسسات الدولة واتساع الفراغ الأمني، وانقسام القوى المعارضة وحضور خبرات وشبكات تشكلت في العراق بعد الغزو الأميركي في العام 2003. ويقدم نظيم الدولة كامتدادٍ لحركة جهادية عابرة للحدود، وقد استفادت من انهيار العراق وسورية معًا، ومن قدرتها على تحويل الغضب الاجتماعي والسياسي إلى مشروع مسلّح يتجاوز الدولة الوطنية. تساعد هذه القراءة في فهم الطابع الإقليمي للحرب، وتفسير دور الحدود والتمويل والسلاح والمقاتلين، في تحولها من احتجاجات إلى نزاع مسلح طويل. كما تساعد في تفسير سبب صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية، في ظل تدخل أطراف إقليمية ودولية تتبنى تصورات متناقضة لشكل الدولة السورية وموقعها داخل المنطقة.

لكن هذا التركيز على العسكرة والجماعات الإسلامية يكشف أحد حدود الكتاب الأساسية. فهو يقر بالبدايات الشعبية للاحتجاجات، لكنه ينتقل سريعًا إلى السلاح والتدخلات الإقليمية والصراع بين القوى المسلحة. لذلك، تظل لجان التنسيق المحلية، والمجالس المدنية، وشبكات الإغاثة، والإعلام البديل، والتنظيمات النسوية، أقل حضورًا مما تستحقّه في تفسير السنوات الأولى من الثورة. ولا يتعلق الأمر بإغفال تفصيل ثانوي، فحضور هذه التجارب ضروري لفهم ما كان مطروحًا في سورية، قبل أن تهيمن الحرب على المجال العام، لأن تراجع حضور الفاعلين المدنيين جعل الانتفاضة تبدو أقرب إلى مواجهة بين نظام بعثي وقوى إسلامية مسلحة مدعومة من الخارج، على حساب كونها حركة احتجاجية واسعة حملت أشكالًا متعددة من التنظيم المحلي والسياسي والإغاثي، فضلًا عن أن العسكرة لم تكن نتيجة قرار واحد أو تدخّل خارجي منفرد. فقد نشأت من تفاعل القمع الداخلي مع الانشقاقات العسكرية، وتوسع شبكات التمويل، وتحول الحدود إلى ممرات للسلاح والمقاتلين، وغياب حماية دولية حقيقية للمدنيين. تساعد مقاربة الكتاب في فهم دور القوى الإقليمية والدولية، لكنها تحتاج إلى تفصيل أوسع في دوافع الفصائل المحلية، والتباينات بين القوى الداعمة لها، والأدوار التي أدّتها شبكات المجتمع المحلي خلال مراحل الثورة الأولى.

سورية المقسمة

يعالج الكتاب مرحلة تفكك طويلة للدولة السورية، فمع اتساع الحرب، لم تعد سورية ساحة صراع بين النظام والمعارضة فحسب، فقد تدخلت روسيا وإيران وحزب الله لدعم النظام، واتجهت الولايات المتحدة إلى الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في قتال تنظيم الدولة. وفي الشمال رسّخت تركيا حضورها عبر دعم فصائل معارضة، مستهدفةً الحد من تمدد القوات الكردية قرب حدودها. يصف الكاتب هذا التفكك بأنه تحوّل سورية إلى مناطق نفوذ متجاورة، ولكل منها قوة عسكرية مهيمنة، وحلفاء خارجيون وترتيبات مختلفة للحكم والاقتصاد. ويرى أن الأراضي السورية أصبحت مقسمة بحكم الأمر الواقع، بين سلطات متنافسة تقوم على "معتقدات أيديولوجية تبدو غير قابلة للتوفيق [في ما بينها]" (ص101). هذا التقسيم يمنح الكتاب وضوحًا تحليليًا، فهو يفسّر استمرار الصراع، على الرغم من تراجع الجبهات الكبرى بعد العام 2018، ويبين أن تجمد القتال لا يعني استعادة سيطرة الدولة وتعافيها أو انتهاء الحرب. يوضح الكاتب هنا أن مسائل الاقتصاد والحكم والأمن والخدمات أصبحت مرتبطة بمناطق نفوذ مختلفة، ولكل منها علاقات خاصة بالقوى الخارجية والمجتمعات المحلية. لكن هذا الوضوح نفسه يثير بعض التحفظات، فالنظر إلى مناطق السيطرة، باعتبارها كتلًا أيديولوجية متمايزة، قد يغفل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والإدارية داخل كل منطقة. فمناطق النظام ليست وحدة متجانسة، ومناطق النفوذ التركي لا تُختزل في الفصائل المسلّحة، كما أن مناطق الإدارة الذاتية تضم تناقضات محلية وعشائرية وقومية واقتصادية، مما لا يمكن اختزاله في خطاب سياسي واحد. وتبدو معالجة الكتاب لـ "الإدارة الذاتية (قسد)" في شمال شرقي سورية أكثر إيجابية من معالجته لبقية مناطق السيطرة، فهو ينوه بمشروع "الكونفدرالية الديمقراطية (democrat-ic confederalism) "، والمجالس المحلية والرئاسة

المشتركة وتمثيل النساء والأقليات، كما يصف ذلك، في التمهيد للكتاب، بأنه شكل من أشكال التعددية في منطقة مضطربة، وُيبرز دورها في قتال تنظيم الدولة والدفاع عن حقوق النساء والأقليات. لا تنفي هذه الملاحظة وجود فروق حقيقية بين سلطات الأمر الواقع، ولا تنكر أن الإدارة الذاتية قدمت نماذج مختلفة في الحكم المحلي والتمثيل. لكنها تطرح سؤالًا عن مستوى النقد المطبق على كل طرف. فالكاتب يتعامل مع القوى الإسلامية المسلّحة ومناطق النفوذ التركي بنبرة أكثر حدّةً، ويحيط الإدارة الذاتية بلغة أكثر تعاطفًا، على الرغم من إقراره بصعوبات الحكم (الكردي) في المناطق ذات الغالبية العربية، بالاعتماد على الحماية الأميركية، والهشاشة الاقتصادية، إلى جانب محدودية التسامح مع بعض أشكال المعارضة والاحتجاج.

لا تعني استعادة النظام مناطق واسعة من سورية، أو تجمّد جبهات المواجهة العسكرية بعد العام 2018، انتهاءَ الحرب. فالكاتب يصف سورية، في هذه المرحلة، كبلد محطّم اقتصاديًا ومقسّم سياسيًا، من دون أفق واضح لإعادة الإعمار أو التسوية. وقد ضاعفت عوامل مختلفة من هشاشة الحياة في جميع مناطق سورية، ومن هذه العوامل العقوبات الدولية وقانون قيصر، والانهيار المالي في لبنان، وجائحة كوفيد-19، مع تراجع الدعم الخارجي، والحرب الروسية في أوكرانيا، إضافةً إلى الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا في العام 2023. يكتسب هذا التحليل بعدًا إضافيًا، لأن الكتاب أُنجز قبل سقوط نظام الأسد، ثم أضاف الكاتب تمهيدًا بعد التحرر من النظام (8 كانون الأول/ ديسمبر 2024)، ويعترف صراحةً بأن أجزاء من المتن تعكس الوضع القائم في أواخر العام 2023، حين كان النظام يسيطر على نحو ثلثي البلاد، وكانت القوى المعارضة محصورةً في مناطق شمالية محددة. هذه المسافة الزمنية تكشف قيمة مقاربات الكتاب وتكسبه أهمية خاصة، لأن سقوط النظام بعد صدوره يضع تحليلاته أمام اختبار لاحق. فالكتاب يلتقط بعض عناصر الضعف التي سبقت انهيار النظام، وقد كُتب في لحظةٍ كانت فيها خريطة السيطرة تبدو أكثر ثباتًا مما تغير دراماتيكيًا بعد ذلك.

قيمة الكتاب وحدوده

تكمن قيمة الكتاب في أنه يعيد الاقتصاد السياسي، والإمبريالية وفشل التنمية والتدخل الخارجي، إلى مركز تحليل الحرب السورية. ويرفض التفسيرات التي تحصر الحرب في عوامل الاستبداد أو الطائفية أو الإرهاب أو التدخل الخارجي وحدها، ويبيّن أن ضعف الدولة السورية لم يكن نتيجة للحرب فحسب، بل حصيلة تراكمات طويلة من ضعف المؤسسات، وتهميش الرّيف، وتضخم شبكات المصالح، وغياب أي أفق إصلاحي جدّي. ينجح الكتاب في تذكير القارئ بأن الحرب السورية لم تكن شأنًا داخليًا صرفًا. فقد تشكّل مسارها عبر تفاعل كل من النظام والمعارضة مع القوى الإقليمية والدولية، من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا ودول الخليج، والقوى التي ظهرت داخليًا كالفصائل المسلّحة والقوى الكردية والجماعات الجهادية. فهذا التشابك يفسّر بدرجة كبيرة تحوّل الانتفاضة من حركة احتجاجية إلى حرب طويلة متعددة الأطراف. لكن الإطار الذي يمنح الكتاب تماسكه يفرض بعض التحفظات، فأولوية الأيديولوجيا في تفسيره للحرب أكبر أحيانًا مما يحتمل الواقع السّوري. ومع أن الحرب تشكّلت من التناقضات بين الرأسمالية والقومية العربية والإسلام السياسي، فقد نشأت أيضًا من بنية الأجهزة الأمنية، وشبكات المصالح المحلية، والاقتصاد غير الرسمي، والعلاقات الريفية-الحضرية، والتحولات الاجتماعية التي لا تظهر دائمًا بالوضوح نفسه في هذا الإطار.

ثمة ملاحظة أخرى تتصل باتساع المقارنة التي يقترحها الكتاب، فربط سورية بالعراق وأفغانستان وليبيا والصومال والساحل الأفريقي يفتح أفقًا مفيدًا لفهم أثر التدخلات العسكرية وضعف الدولة وتدويل الحروب. لكنه جعل سورية مثالًا داخل نموذج عام لفشل الدولة، على حساب خصوصية تاريخها السياسي والاجتماعي وطبيعة ثورتها ومسار عسكرة الاحتجاجات فيها. إن اختيار نطاق جغرافي وتاريخي واسع يجعل صوت الفاعلين السوريين المحليين أقلَّ حضورًا، من صوت الدولة والقوى الإقليمية والخبراء الدوليين. لقد كان من الممكن للكاتب أن يوسع تحليله بإعطاء حيّز أكبر للوثائق المحلية، وشهادات الناشطين،

وتجارب المجالس المدنية، والاقتصاديات اليومية التي نشأت في ظل شروط الحصار والنزوح. الأمر الذي كان من شأنه، إنْ تم، أن يعزز فهم الكيفية التي أعاد بها السوريون تنظيم حياتهم ومؤسساتهم، في ظل شروط لم تكن فيها الدولة فاعلًا وحيدًا.

خاتمة

يمثّل الكتاب إضافة مهمّة إلى الدراسات التي تقارب الحالة السورية من منظور تاريخي مقارن، وتكمن قيمته الأساسية في وضع الأحداث داخل مسار أوسع يجمع بين الاستعمار والتحولات الاقتصادية وفشل التنمية والتدخلات الخارجية والصراعات على شكل الدولة والمجتمع. ينجح الكاتب في تذكير القارئ بأن سورية لم تدخل الحرب في العام 2011 من فراغ، وأن ما بدا لحظة انفجار مفاجئة كان نتيجة تراكم طويل من السلطوية والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي وضعف المؤسسات. فهو يرى أن الحرب لم تنته باستعادة النظام مساحات واسعة من البلاد، لأن الاستعادة العسكرية لم تترجم إلى استقرار سياسي أو تعافٍ اقتصادي أو إعادة بناء للدولة. كن الكتاب يُقرأ على أفضل وجه، بوصفه تفسيرًا مهمًا لبنية الحرب في سورية بعد العام 2011 في سياق إقليمي ودولي، وليس تفسيرًا مكتملًا لكل التجارب السورية السياسية والمدنية والمحلية. فتركيزه على الأيديولوجيا والرأسمالية والتدخل الخارجي يفسّر جانبًا مهمًا من الحرب، لكنه لا يحيط وحده بتعقيدات الثورة السورية وتعدد فعاليتها ومساراتها الاجتماعية. من هنا، يظل الكتاب مرجعًا مهمًا للمهتمات والمهتمين بالشأن السوري، ولا سيما ممن يرغبون في تجاوز اختزال الحرب في التطورات التي تسارعت منذ العام 2011، أو في الطائفية أو الإرهاب، مع تأكيد الحاجة إلى دراسات مكملة من داخل المجتمع السوري نفسه.